التفاوت في توزيع الدخل الزراعي (دراسة في الفقر الريفي) "دول نامية لعام ٢٠٠٣ أنموذجا"

آلاء محمد عبد الله
قسم الاقتصاد الزراعي / كلية الزراعة والغابات / جامعة الموصل – العراق

الخلاصة

تأتي أهمية البحث كمحاولة لدراسة أثر التباين في توزيع الدخل على معدل تغير الناتج الزراعي في دول نامية مختارة لعام ٢٠٠٣ ،اعتمادا على فرضية مفادها "أن المزيد من تباين الدخل إلى زيادة الفقر الريفي في الدول النامية" .ويهدف البحث إلى دراسة العلاقة ،و لك للإجابة على السؤال التالي :هل يمكن تحقيق نمو زراعي مع وجود التباين الكبير في توزيع الدخل .أظهرت النتائج الإحصائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى ات المرحلتين 2SLS التي توصل إليها البحث العلاقة الموجبة والمعنوية لمتغيري نسبة العمل الزراعي إلى إجمالي العمل X_2 ومعدل التضخم X_4 في التأثير على مؤشر جيني ، فالزيادة في قيمة معلمتي X_2 وX_4 بمقدار ٢٠ و٤ ٠ وحدة على التوالي سيولد تأثيرات وبالاتجاه نفسه في تزايد مستوى التباين لتوزيع الدخل .وقد اثبت متغير نسبة العمل الزراعي إلى عدد السكان الزراعيين X_3 انه يمتلك تأثيرا سلبيا ومعنويا في مؤشر جيني من خلال معلمته السلبية وبمقدار ٤٦ وحدة .أما الزيادات الحاصلة في مؤشر جيني المقدر قد أدى إلى زيادات متواضعة في معدل تغير الناتج الزراعي السنوي إلى إجمالي الناتج المحلي ، أن قيمة معلمة معامل جيني قدرت بـ ١٠ ٠ وحدة ،توضح أن نمو توزيع الدخل الـ ي يمثله معامل جيني يساهم بشكل فعلي في التأثير في معدلات تغير الناتج الزراعي لعينة البلدان المدروسة ،مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الفقر الريفي في المدى القصير .

المقدمة

يتركز الفقر في البلدان النامية في المناطق الريفية ،وبخاصة في البلدان التي تتجاوز فيها مستويات نقص التغ ية ٢٥ في المائة .ويشير معظم التقديرات إلى أن أكثر من ثلثي الفقراء يعيشون في مناطق ريفية (Dowell و Allen ،١٩٩٥ وkhan وSen ،٢٠٠١) .تأتي قارة آسيا في مقدمة تلك المناطق (حوالي ٧٥ في المائة) ،تليها بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ،ثم أمريكا اللاتينية وجزر البحر الكاريبي ،والشرق الأدنى وشمال أفريقيا .وتتكون غالبية هؤلاء الفقراء من صغار المزارعين الـ ين لا يملكون أراضي زراعية ،وصغار الحرفيين ،وصائدي الأسماك وأصحاب المواشي الـ ين يرتحلون مع حيواناتهم طلبا للماء والكلأ (الاسكوا ،٢٠٠١) والفقر يشير إلى الوضع الـ ي تكون الأصول الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في حالة نقص واضح ،وتتضمن الأصول الاقتصادية والمادية كل من الأرض والماشية والعقارات وصحة الأفراد والعمل ورأس المال وأنواعه وغيرها من لك وك لك كل الأصول التي تمثل الأساس لتوليد الدخل سواء في الوقت الراهن أو في المستقبل .وتتضمن الأصول البشرية مجموعة المهارات والملكات التي تعطى المقدرة للأفراد على محاربة الفقر بتلقي المزيد من التدريب والتعليم بما يتيح مجالا للفرص المتعددة ،وبالتالي يمكن للأفراد والجماعات من استخدام الأصول التي يمتلكوها لوضع وبلورة الاستراتيجيات اللازمة لمحاربة الفقر (محمود ،٢٠٠٦) وتتعدد مسببات الفقر الريفي في البلدان النامية ،وفي مقدمة هـ ه المسببات التفاوت في المصادر المكونة للدخل في الريف ،وينعكس ه ا التفاوت في التشوهات الحاصلة في التركيب الحيازي والتملكي الزراعي ،فضلا عن نمط السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة .ولا تعتمد شدة الفقر وأهميته النسبية على المتغيرات الاقتصادية فقط مثل تباطؤ النمو في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض القوة الشرائية للأفراد وغيرها من المتغيرات الاقتصادية ،إنما تعتمد أيضا على متغيرات اجتماعية ،مثل ارتفا معدلات النمو السكاني ومعدلات الإعالة والخصوبة ونمط الصراعات العرقية ،واستنزاف البيئة واغتراب الفقراء وابتعادهم عن المشاركة في اتخا القرار ،مما يؤكد أن ظاهرة الفقر ترتبط بمصفوفة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ،وتتحدد مكونات ه ه المصفوفة وفقا للمرحلة التنموية التي تسود الاقتصاد ونمط إدارة الدولة والمجتمع (تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ،٢٠٠٥) .وقياس الفقر صعب لاختلافه من بلد لأخر وللاختلاف بين المواقع والقطاعات في البلد نفسه ،خصوصا في المقارنات الدولية ،ويشير البنك الدولي إلى أن عملية قياس الفقر تتطلب التحديد الواضح لأساس تقييم مستوى المعيشة ووضع قيم كمية لها الأساس لمعرفة ما إ ا كان مقبولا من عدمه .

تاريخ تسلم البحث ٨/ ٩ /٢٠٠٧ وقبوله ٢٠٠٧/١٠/٣١

لكن هناك مؤشرات تدل على وجود حالات الفقر في المجتمع ،ومنها خط الفقر وهو مقياس للدخل والاستهلاك يفرق بين الأغنياء والفقراء ،وخط الفقر المطلق Absolute Poverty وهو مقياس لمستوى المعيشة يدل على أن الدخل لا يغطي الاحتياجات الأساسية من غ اء ومسكن وملبس وصحة وتعليم ،وخط الفقر المدقع وهو مقياس يدل على أن الدخل لا يفي بالحد الأدنى من احتياجات الفقراء ،والفقر النسبي Relative Poverty وهو مؤشر لنسبةسللكان الـ ين يقل دخلهم ولنفقاتهم عن خط الفقر (World Bank ،١٩٨٠) ،وفجوة الفقر Poverty Gap التي تدل على الفرق بين الإنفاق الحالي والإنفاق عند خط الفقر ،وشدة الفقر Severity of Poverty وهي مؤشر لتوزيع الرفاه تحت خط الفقر ،للتفرقة بين الفقراء والأشد فقرا (باقر ،١٩٩٦) .وتمثل المسوح الأسرية المصدر الأول لبيانات قياس الفقر ومقارنتهيمكن فصل هـ ا المؤشر رياضيا بمعامل جيني الـ ي يعبر عن درجة التباين في توزيع الدخل (العاني ،٢٠٠٤) .وتتباين اللامساواة في الدخل ،على نحو ملحوظ ،عبر البلدان ،ففي الإجمال تسجل أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء أعلى المستويات من اللامساواة ٥٧ و ٧٢ على التوالي ،في حين تسجل مناطق جنوب آسيا وبلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي مستويات اقل من لك بكثير٣٣ و ٣٦ على التوالي ،وعلى الرغم من الافتقار إلى أسس معيارية واضحة يمكن القول أن بلد الـ ي يتجاوز فيه معامل جيني ٥٠ (الناتج المحلي الإجمالي للفرد ،معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) يكون من فئة اللامساواة المرتفعة .وغالبا ما يستند بأدلة المسوح عبر البلدان دعما لمقولة أن "اللامساواة في المتوسط تتغير بنسبة قليلة جدا مع الوقت" غير أنهـ ه المقولة مظللة في جوانب هامة ،إ تبين أن ثمة اتجاها واضحا خلال العقدين الماضيين نحو اللامساواة المتزايدة داخل البلدان ،فمن بين ٧٣ بلدا تتوفر بيانات عنها هناك ٥٣ (تضم ما يزيد على ٨٠ في المئة من سكان العالم) تشهد تزايد اللامساواة ،بينما تشهد تقلصها تسعة فقط (تمثل ٤ في المئة من سكان العالم) (تقرير التنمية البشرية ،٢٠٠٥) .وتعتمد الدخول الزراعية بصفة رئيسية على الأصول الرأسمالية المولدة للدخل ، وهناك بعض الأفراد في المجتمع الريفي يمارسون نشاطات أخرى غير زراعية ،والتي يمكن أن تحقق لهم دخولا غير دائمة أي مؤقتة رسمليةا تظهر البطالة المقنعة في هـ ا النمط من الاقتصادات وتأخ أجور العمل فيها بالانخفاض .ولا شك أن البطالة بأشكالها المختلفة قد جاءت حصيلة أسباب عدة أهمها التشوهات في التركيب الحيازي (Leones و Feldman ،١٩٩٨) لـ ا استهدفت برامج الإصلاح الزراعي إعادة تنظيم التركيب الحيازي باتجاه تقليل التباين ،باعتبار أن هـ ه البرامج تعد إحدى الوسائل المحققللدخل وتوزيعه في الدول النامية ،هـ ه البرامج تتفق ووجهات نظر العديد من الاقتصاديين ،إلى أن السبب الرئيسي لاعتماد برامج الإصلاح الزراعي هو شدة التفاوت في توزيع الدخل مقرونة بسيادة حالة من الفقر في المجتمع الريفي ،كما تأكد من دراسات قياسية عديدة وجود علاقة ارتباط عالية إحصائيا بين امتلاك الأصول الرأسماليةالمنتجة والكفاءة وكـ لك بين عدم امتلاك هـ ه الأصول وتنامي حالة الفقر (Adam ،٢٠٠٢) .إن التركيب الحيازي والتملكي والمتأتي من جراء إعادة توزيع الأراضي الزراعية (الشروط الضرورية) ،ووفقا لبرامج الإصلاح الزراعي في بعض الاقتصادات النامية أو إجراء برامج الإصلاحات والتعديلات الهيكلية (Tony و Lionel ،١٩٨٧) لم ترافقها نشاطات تكميلية (الشروط الكافية) في مجال الزراعة كالبنى الإنمائية والتسويقية التي تساعد على تحفيز الإنتاج وتحقيق التوازن في الأسعارالنسبية للمحاصيل المختلفة وتقارب هـ ه الأسعار مع مثيلتها الحدودية ،إلا أرشيئا من هـ ه الأطروحات لم تتحقق في معظم الاقتصادات الزراعية النامية (Zvi و Karen ،١٩٩٤) ،فقد واجهت العديد من برامج الإصلاح الزراعي في أمريكا اللاتينية قدرا من الإحباط في مجال التطبيق (Nora و Omar ،٢٠٠٠)قد ترتب على لك اختلالات هيكلية في القطا الزراعي أدت في محصلتها إلى قدر محسوس من التفاوت في مستويات الدخول الزراعية من جهة وفي التفاوت في الدخل ما بين الزراعة مقارنة بمثيلتها من غير الزراعة من جهة أخرىوالـ ي أدى إلىتوسيع وتسريع التفاوت المـ كور هو التحيز في توزيع الاستثمارات في خطط التنمية من جانب والتشوهات الحاصلة في استخدام الموارد من جراء انحراف تطبيق برامج الإصلاح الزراعي عن أهدافه النمطية من جانب أخر (تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ،٢٠٠٥) .من هنا تأتي أهمية البحث كمحاولة لدراسة أثر التباين في توزيع الدخل على معدل الناتج الزراعي في دول نامية مختارة ،اعتمادا على فرضية انه "يؤدي المزيد من تباين الدخل إلى زيادة الفقر

الريفي في الدول النامية"!. يهدف البحث الإجابة على السؤال التالي :هل يمكن تحقيق نمو زراعي مع وجود التباين الكبير في توزيع الدخل .

مواد البحث وطرائقه

يعتمد البحث على التحليل النظري الـ ي يدعمه العمل القياسي التجريبي لإثبات فرضية الدراسة وبالاستعانة ببعض المفاهيم الأساسية والمؤشرات المهمة ،تم توصيف الأنمو ج القياسي للعلاقة بين مؤشر جيني ومعدل تغير الناتج الزراعي السنوي إلى إجمالي الناتج المحلي والتعرف على متغيراتالأنمو ج وأسلوب القياس ومن ثم إجراء التقديرات اللازمة والحصول على النتائج والتعليق عليهيحاول البحث قياس العلاقة المـ كورة عبر عينة من البلدان النامية (٣٥ بلدا)اختيار هـ ه العينة يعود إلى مدى توفر البيانات الخاصة والمتغيرات المعتمدة في البحث وخصوصا فيما يتعلق بمؤشر ملعل جيني الـ يعد من المتغيرات النادرة ،ولاسيما أن قياس هـ ا المتغير لا يتم بشكل سنوي .تمثلت هـ ه البلدان بالاتي :

آسيا والمحيط الهادي (الصين واندونيسيا وماليزيا ومنغوليا وفلبين وسري لانكا وتايلنديا)

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (الأرجنتين والبرازيل وبوليفيا وكولومبيا وإكوادور والسلفادور ونيكاراغوا وأورغواي وباراغواي والمكسيك وفنزويلا)

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (الجزائر وإيران والأردن وتونس وتركيا)

البلدان التي تمر بمرحلة تحول (كرواتيا ورومانيا وألبانيا وأوكرانيا وكازاخستان وأرمينيا وجورجيا أو ربيجان وهنغاريا وبلغاريا وبولندا والاتحاد الروسي)

أستخدمالفي هـ ا الصدد نمو ج رياضي مكون من معادلتين سلوكيتين ،وتأخـ الشكل الرياضي التالي:

$$G = B_O + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6 + Ui$$

$$Y = B_O + B_1\hat{G} + Ui$$

يمثل المتغير المعتمد G للمعادلة الأولى مؤشر جيني Gini Coefficient :يعد من أهم مقاييس تقدير العدالة التوزيعية للحيازات في القطا الزراعي ،وهو مقياس جبري يقيس مدى الانحراف في توزيع الدخل (أو الاستهلاك) بين الأفراد والأسر المعيشية داخل بلد ما عن المساواة التامة في التوزيع ،ويقيس مؤشر جيني المساحة بين منحنى لورنز Lorenz Curve والخط الافتراضي للمساواة المطلقة المعبر عنها كنسبة مئوية من المساحة القصوى تحت لك الخط .تمثل قيمة الصفر مساواة كاملة ،وقيمة الواحد عدم مساواة كاملة .أما المتغير المعتمد Y للمعادلة الثانية فيعبر عن معدل تغير الناتج الزراعي السنوي إلى إجمالي الناتج المحلي .في حين كانت المتغيرات المستقلة كالآتي :

X_1 :إجمالي العمل / إجمالي السكان

X_2 :العمل الزراعي / إجمالي العمل

X_3 :العمل الزراعي / عدد السكان الزراعيين

X_4 :معدل التضخمويقاس هـ ا المؤشر بمعدل النمو السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك .

X_5 :الانفتاح الاقتصادي الزراعي(الانكشاف الزراعي) ،وتشير درجة الانفتاح الاقتصادي إلى مشاركة أو تأثير متغيرات الأسواق العالمية في العرض الإجمالي ،وتحتسب باستخدام القيمة الإجمالية للصادرات والواردات الزراعية بالنسبة للناتج الزراعي المحلي مضروبا في (١٠٠) .

X_6 :قيمة دليلالتنمية البشرية تم بناء هـ ا المؤشر بالربط بين أعمار الناس ومعارفهم ومستويات معيشتهم الـ ي يحتاج ولا شك إلى تطوير دائم ،وهو مفهوم اقتصادي تمخض عن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث ،لـ لك فهو ينطويعلى نظام لتوزيع الموارد يتم بموجبه تحقيق توازن من نو "باريتو" أي تحقيق تساوي بين جميع معدلات مردود الاستثمار بما فيها الاستثمار التعليمي (تقرير التنمية البشرية ،١٩٩٩) .

$\hat{G}$:مؤشر جيني المقدر

Bo = الحد المطلق Bi = معاملاتالأنمو ج Coefficient Ui = حد الخطأ العشوائي

،ومن خلال اعتماد بيانات المقطع العرضي Gross Section Data لعام ٢٠٠٣ وبالاعتماد على

الإحصائيات التي تنشرها الأمم المتحدة متمثلة بمنظمة الأغ ية والزراعة للأمم المتحدة للسنوات ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وتقرير التنمية البشرية (٢٠٠٥) ،تم تقديرالأنمو ج باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي ،وبسبب وجود تأثير ي اتجاهين في الدالة ،فالعلاقة ه ات التحديد الآني الموصوف تستوجب استخدام طريقة المربعات الصغرى ات المرحلتين (2SLS) لاستبعاد التحيز المحتمل في المعادلة الآنية كلما كان لك ممكنا (Johnston ،١٩٨٤) ووفق برنامج (Minitab) ،محاولة للوصول إلى استنتاجات كمية مهمة لتأثير غير المباشر في معدل الناتج الزراعي ،والتي تولد تأثيراته في معامل جيني ،واثر ه ا الأخير في معدل الناتج الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي ،معتمدا على المعايير الاقتصادية Economic Criteria (لتحديد قيم وإشارات المعلمات) والمعايير الإحصائية Statistical C. (لاختبار t, F, R, R^2) والقياسية Econometrical C. لاختبار كلاين للكشف عن ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد واختبار D-W واختبار Park للكشف عن ظاهرة عدم ثبات التباين (Heteroscedasticity) التي تصاحب بيانات المقطع العرضي عادة ،إ أن وجود ه ه الظاهرة تجعل من مقدرات الأنمو ج الخطي غير كفوءة ومتحيزة في تقديراتها لقيمة معلمات الأنمو ج واختبارات الأنمو ج تكون غير مقنعة ولا يمكن اعتمادها (السيفو ،١٩٨٨) .

النتائج والمناقشة

أولا :نتائج تقدير المتغيرات المؤثرة في معامل جيني بطريقة 2SLS (المرحلة الأولى) : أظهرت النتائج التي تم التوصل إليها في تفسير العلاقة بين المتغيرات المفسرة ($X_1,X_2,-----,X_6$) والمتغير المعتمد G (مؤشر جيني) بان أكثر النما ج المعتمدة (الخطية واللوغارتمية ونصف اللوغارتمية) توفيقا للبيانات هو الأنمو ج الخطي Linear Model ،وباستخدام أسلوب Step wise أخ ت المعادلة شكل العلاقة الآتية :

المعادلة (١)

$$G = 54.1 + 20.6\ X_2 - 46.1\ X_3 + 0.413\ X_4$$
$$t^* = (7.08)\quad (1.90)\quad (-2.66)\quad (2.04)$$
$$R = 25.3\% \qquad R^2 = 18.19\%$$
$$F = 3.51 \qquad D\text{-}W = 2.75$$

إ أن :

G = مؤشر جيني

X_2 = نسبة العمل الزراعي / إجمالي العمل

X_3 = نسبة العمل الزراعي / عدد السكان الزراعي

X_4 = معدل التضخم

من نتائج التقدير الموضحة آنفا ،يلاحظ تأكيد معنوية الدالة من خلال اختبار F ،كما تشير قيمة معامل التحديد المعدل R^2 التي تعكس القدرة التفسيرية للأنمو ج إلى أن تقريبا ١٩ في المائة من التغيرات الحاصلة في مؤشر جيني تفسر بوساطة القيم التي تمثلها المتغيرات المفسرة في الأنمو ج ،وان ٨١ في المائة من ه ه التغيرات تفسر بوساطة عوامل أخرى لا يتضمنها الأنمو ج المقدر .وعند اختبار مدى قابلية المتغيرات المفسرة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد ،تبين أن قيمة t* المحسوبة لكل من (X_2, X_3, X_4) قد فاقت نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ،مما يدل على وجود علاقة دالية مؤكدة بين المتغيرات المفسرة والمتغير المعتمد ،وان قيمتها تختلف عن الصفر وتساوي القيمة المقدرة ،ولم تظهر معنوية بقية متغيرات الأنمو ج المقدر لعدم مقدرتها على اجتياز الاختبارات الإحصائية ،إ أوضحت نتائج التقدير أن الأنمو ج الكلي اخ الصيغة الآتية :

$$G = 29.3 - 31.2\ X_1 + 26.8\ X_2 - 35.7\ X_3 + 0.376\ X_4 + 43.1\ X_5 + 0.0004\ X_6$$
$$t^* = (1.02)\quad (-0.72)\quad (2.07)\quad (-1.17)\quad (1.71)\quad (1.20)\quad (0.05)$$
$$R = 30.2\% \qquad R^2 = 15.2\%$$
$$F = 2.02 \qquad D\text{-}W = 2.76$$

كما بلغت قيمة D-W المحسوبة ٢,٧٦ ،وه ا دليل على افتقاد الارتباط الـ اتي بين متغيرات الأنمو ج العشوائية المتعاقبة كذلك اظهر التحليل من خلال اختبار كلاين عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين متغيرات الأنمو ج ،أما مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroscedasticity) والتي تصاحب بيانات المقطع العرضي عادة ،فقد تم التأكد من عدم وجودها من اختبار Park ذلك بإجراء

الانحدار بين لوغاريتم مجمو مربعات الخطأ (ei^2) كعامل معتمد ولوغاريتم المتغيرات كعامل مستقل ،إ ظهر أن قيمة t* المحسوبة لمعامل انحدار لوغاريتم المتغيرات بأنها غير معنوية مشيرة إلى عدم وجود ه ه الظاهرة .من المعادلة (١) ،تشير العلاقة الدالية إلى أن زيادة في نسبة العمل الزراعي إلى إجمالي العمل (X_2) بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة في معامل جيني بمقدار٦ ٢٠ وحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى وبمرونة١٦ ٠ في المائة إ، تحتسب مرونة الدالة الخطية حسب الصيغة الآتية :* eq = Bi $\bar{x} / \bar{y}$ تفسير لك أن عددا من الاقتصاديات الزراعية في الدول النامية تتسم بكثافة سكانية عالية ،وبما أن عرض العمل دالة بالسكان ،فان عرض العمل الزراعي يتسم هو الآخر بالارتفا ،وفي ظل الزراعة التقليدية والتركيز الحيازي والتملكي ،فان العمل الزراعي غالبا ما يعد "تكاليف ثابتة"سواء على صعيد المزار العائلية أم الزراعات الإقطاعية ،وترتبط أجوره بمستويات الكفاف إلى حد بعيد ،وبتطبيق الإصلاحاتالاقتصادية في النشاط الزراعي في ه ا النمط من الاقتصاديات فان الأمر يتطلب تغيرا في المضمون الاقتصادي للعمل الزراعي واعتباره تكاليف متغيرة (جانفري ،١٩٨٩)ه ه الإصلاحات ستؤدي إلى بقاء التفاوت عند مستويات مرتفعة وتولد حالة من الثنائية في مجال السعات المزرعية بين مزار صغيرة ومبعثرة تتسم بتزايد عوائد السعة Increasing Retum of Scale وأخرى كبيرة تتسم بتناقص عوائد السعة Decreasing Return of Scale وهو الأمرال ي يولد في محصلته النهائية من تدنيه الناتج الزراعي عن مستوياته القصوى .فعلى صعيد سياسات الاقتصاد الكلي فان الآثار التي يمكن أن يحدثها التفاوت في التركيب الحيازي ونمط الملكية وتوريث الأراضي الزراعية في الدول النامية ،يترتب عليه أن الفائض الاقتصادي الزراعي عموما والريع العقاري خاصة ستتأثربنسبة كبيرة منهما فئات المجتمع الريفي ات الدخل المرتفع والمالكة لحيازات المزرعة الكبيرة (المزار الرأسمالية) التي تتسم بالإنتاج الواسع لمحاصيل نقدية قابلة للتبادل ،وه ا النمط من المحاصيل يتطلب قدرا كبيرا من كثافة رأس المال مقارنة بالعمل (النجفي ،٢٠٠١) ،وهو الأمرال ي يترتب عليه تباين في المكونات النسبية للفائض الاقتصادي إ، تأخ الأهمية النسبية لعائد رأسالمال بالارتفا مقارنة بمثيله من عائد العمل في مكونات الفائض الم كورويأخ طريقه نحو التراكم على الصعيد المزرعي ال ي يعد إحدىوسائل توليد الدخل للمزار الرأسمالية ،ويتم توظيفه في صورة تقنيات زراعية حديثة (المولى ،٢٠٠٤) .ووفقا لإطار التحليل الجزئيفان ه ه المزار لديها الحرية في الإنتاج في ظل سعات مزرعية مثلى يمكن من خلال الوصول إلى أدنى متوسط لتكاليف الوحدات المنتجة ،على حين أنالمزار الصغيرة يصعب عليها تحقيق ه ا النمط من التحليل ويخفض قدراتهم الشرائية للعمل ويقربهم من حالة الفقروفي ظل ه ه البنية الاقتصادية للتوزيع الحيازي للأراضيالزراعية وال ي يعكس توزيعا للدخل سيكون الفائض الاقتصادي أكثر ميلا للارتفا بينما سيبقى الفائض في المزار الصغيرة متمحورا عند مستوياته السائدة أودون لك المستوى ،وهو الأمرال ي نتج عنه تزايد في التباين للدخل في المجتمع الريفي .

على حين كان تأثير نسبة العمل الزراعي إلى عدد السكان الزراعي (X_3) سلبيا في معامل جيني بمقدارا ٤٦ وحدة وبمرونة٠٧ ٠ في المائة إ. أن بتوجيه أساليب الإنتاج نحو تكثيف العمل في المناطق الريفية التي تمتاز بقدرتها على توليد عمالة تتجاوز العمالة اللازمة لإنتاج المحاصيل (Hans ،١٩٨٣) سيؤدي إلى تقليل التباين وتحسين حالة الفقر الريفي من خلال جانبين رئيسين :الأول زيادة الطلب على العمل بواسطة العمليات الإنتاجية المختلفة وتوسعها سوف يعمل على تخفيض البطالة ،وعند مستويات معينة من الاستخداتأخ الأجوربالارتفا ولا شك أنمحصلة ه ه التغيرات تؤدي إلىالتقليل من التباين من خلال الارتفا بمستوى تشغيل (الطلب) العمل ومن خلال تحسين كفاءته ،الجانب الثانيهو ارتفا الأهمية النسبية لعوائدالعمل في مكونات الفائض الاقتصادي الزراعي ،ه ا الأسلوب يؤدي إلى ارتفا الإنتاجية الحدية لرأس المال ال ي يحفز بدوره على التوسع في الاستثمار المؤديإلى ارتفا الناتج الزراعي وبالتالي معدل نموه .وفيما يتعلق بأهمية معدل التضخم (X_3) فكان ايجابيا إ، أنزيادة ه ا المعدل بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة معامل جيني بمقدار٤١٣ ٠ وحدة وبمرونة٠٧ ٠ في المائة ،إن اغلب التحليلات النظرية توضح أنله ا المتغير تأثيرات مباشرة في معدلات الفقرإ، أثبتت أن هناك تأثير لمعدل التضخم في تزايد معدلات الفقر ،موضحا أن تلك التأثيرات ناتجة عن الآثار السلبية في خفض الدخول الحقيقية للفقراء (عبد المجيد ،٢٠٠٤) ،وكانت وجهة نظر(Galli و Hoeven ،٢٠٠١) أن تحليل لغز التضخم والتباين ومعدل الفقر يعتمد على المستوى الابتدائي للتضخم ،فعندما يكون التضخم الابتدائي منخفضا فان تخفيض التضخم قد يأتي على

حساب مستوى أعلى من التباين والفقر ،وتوحي العلاقة بين التضخم والتباين في الدخل أنها على شكل الحرف "U" ينخفض تباين الدخل عندما يرتفع التضخم من المعدلات الأدنى إلى المعتدلة ويزداد مرة أخرى عندما ينمو التضخم إلى ابعد من حد معين .في حين أكد (Cashin، ٢٠٠١) أن للتضخم أثار سلبية على الأفراد وي الدخول المنخفضة (الفقراء) لك لانخفاض الأجور الحقيقية ومن ثم زيادة معدلات البطالة وانخفاض متوسط دخل الفرد ،ينعكس في مجمله على زيادة مستوى التباين ومعدل الفقر في الدول النامية ،مما يؤدي إلى تأثيرالشريحة ات الحصة الأقل من الدخل سلبيا بالتضخم المرتفع .

ثانيا :نتائج تقدير اثر معامل جيني المقدر في معدل تغير الناتج الزراعي السنوي إلى إجمالي الناتج المحلي بطريقة 2SLS (المرحلة الثانية) :تم استخدام قيم معامل جيني المقدر ($\hat{G}$) بوصفه متغيرا مفسرا في المرحلة الثانية من مراحل 2SLS ومعدل تغير الناتج الزراعي السنوي إلى إجمالي الناتج المحلي (Y) بوصفه متغيرا معتمدا وكان الأنمو ج الخطي أفضل الصيغ المعتمدة توفيقا للبيانات ،وظهرت النتائج كما يأتي:

$$Y = 6.69 + 0.104\hat{G}$$ المعادلة (٢)

$$t^* = (1.98)\ \ (1.83)$$

$$R^2 = 21.0\%$$

$$F = 1.99 \qquad D\text{-}W = 2.1$$

من نتائج التقدير الموضحة في المعادلة (٢) ،تبين أن قيمة معامل التحديد بلغت ٢١ في المائة وان هناك علاقة ايجابية عند مستوى معنوية (٠ ١) ي يعكس علاقة موجبة ومؤكدة بين معدل الناتج الزراعي ومعامل جيني المقدر إ أشارت الأدبيات الاقتصادية أن هنالك علاقة راجحة بين النمو وتوزيع الدخل تم اشتقاقها من فرضية "U" المعكوسة (Kuznets، ١٩٥٥) والتي افترضت أن الحركة المتبادلة بين التباين والنمو تبدأبارتفا التباين في المراحل الأولى من التنمية باعتبار أن لبرامج التنمية تأثيرات في المستوى العام للأسعار نتيجة انخفاض استجابة الجهاز الإنتاجي لحوافز التنمية ومن ثم تبقى معدلات النمو متباطئة في ه ه المرحلةوتنتهي التنمية بانخفاض التباين مع ارتفا دخل الفرد والتباين (الفارس ،٢٠٠١)وجدير بالـ كر أن بتحسينأوضا التنمية والنمو الزراعي يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتدهور توزيع الدخل مما يؤدي إلى زيادة الفقر في المدى القصير ،ثمتأخـ ه ،الأوضا بالتحسن في مراحل لاحقة ،ومن ثم فان استجابة الموارد للتغيرات التنموية تعمل وفق الفرضيةالمـ كورة ،وبما أن الدول النامية تتسم مرونة الموارد بالتباطؤ ولا تستجيب للتغيرات الاقتصادية بدرجة مناسبة ،فان أثار المدى الطويل لا تعدو أن تكون سوى حالات تجميعية للمدد القصيرة ،وبـ لك فان نتائج النمو الاقتصادي للمدى الطويل لا تختلف كثيرا عن مثيلتها في المدى القصير في الدول النامية في ظل الفروض المشار إليها ،أما الدول منخفضة الدخل ،فإنها غالبا ما تخضع لوجود عدد من القوى الدائرية المتفاعلة بعضها مع البعض الأخر بطريقة تعمل على إبقاء الدولة الفقيرة على حالة من الفقر الدائم ،وهي ما أطلق عليها "حلقة الفقر المفرغة" (عبد الله ،٢٠٠١) .وأوضحت دراسات حديثة باستخدام المقطع العرضي أن للتباين علاقة خطية موجبة مع معدل النمو ،الأطبيعة هـ ه العلاقة لا تزال محور جدل العديد من المهتمين في هـ ا المجال ،باعتبار أن المستويات الدنيا للتباين يجب أن تكون لها تأثيرات مختلفة في النمو بالمقارنة مع المستويات المرتفعة للتباين ،وعلى ه ا الأساس فان العلاقة بين النمو والتباين قد تتغير عند مستويات مختلفة من التباين ،ولتعطي انطباعا بان طبيعة العلاقة بين التباين والنمو الاقتصاديتأخـ شكل علاقة غير خطية ،والأكثر احتمالا أن تلك العلاقة تكون مقعرة (عبد المجيد ،٢٠٠٤) .وفي دراسة أجرتها منظمةالأغ ية والزراعة لدور الزراعة في (١١) بلدا ناميا ،توصلت إلى أن دور الزراعة المساند للفقراء يمكن أن يكون هائلا وأكثر فعالية بكثير في كل من المناطق الريفية والحضرية (منظمةالأغ ية والزراعة ،٢٠٠٤). ولدراسة حالة كل بلد حلل الباحثون مدى ما حققه النمو الزراعي من تخفيض في معدل الفقر (أي أوجه مرونة مستويات الفقر الوطنية بالنسبة للنمو الزراعي) .وفي بعض البلدان قيمت الدراسات أيضا مساهمة الزراعة في الحد من الفقر بالنسبة إلى القطاعات الأخرى في المناطق الريفية .وفي دراسة قورنت فيها تأثيرات النمو الزراعي فيما يتعلق بالحد من الفقر بالمقارنة بتأثيرات الصناعة والخدمات في الهند ،توصلت إلى أن أوجه مرونة الفقر على المستوى الوطني بالنسبة للنمو الزراعي تتراوح من (- ١) إلى (- ١) ،أما أوجه مرونة الفقر الحضري فقد كانت تتراوح من (- ٠) إلى (- ٥ ٠) ،واستكشفت الدراسة أيضا كيفية تخفيضقـ ر ،وهـ تتنـ اول أ ربـ ع قنوات هي :انخفاض

الأسعار الحقيقية للأغ ية وإيجاد فرص عمل وارتفا الأجور الحقيقية وتصاعد الدخل للأسر التي تملك مزار صغيرة (ظمة الأغ ية والزراعة للأمم المتحدة ،٢٠٠٥) وهكـ ا تتسم الاتجاهات في اللامساواة الدخلية بتأثير هام في فقر الدخل ،ويمكن للتحركات نحو زيادة الإنصاف في التوزيع تخفيض نسبة فقر الدخل إلى حد كبير .ففي استطاعة التوزيع المحسن تعزيز التنمية عبر مسلكين احدهما ثابت لا يتغير ،والأخر متميز بفاعلية مستمرة .ففي أي نسبة نمو معينة ،كلما كبرت حصة أي زيادة يحصل عليها الفقراء في الثروة الاقتصادية ،ازدادت نسبة تخفيض الفقر إلى النمو ،وهو تأثير لا يتغير ،يسمى مرونة النمو للفقر .أما التأثير الفعال فيبرز عندما تتأثر نسبة النمو بتغيرات في التوزيع، يمكن للامساواة المتطرفة أن تكون بمثابة المكبح للنمو وهو تأثير قوي على نحو خاص بالنسبة إلى الأصول والمقتنيات .تدل النتائج على أن النمو الزراعي له أثر قوي وايجابي على الحد من الفقر (الاسكوا ،٢٠٠٦) ،غالبا ما يكون اكبر من الأثرال ي يترتب على القطاعات الاقتصادية الأخرى ،ومن اللافت للنظر أنه المحصلة المساندة للفقراء تلاحظ ليس فحسب في حالة اشد البلدان فقرا وأكثرها اتساما بالطابع الزراعي (أثيوبيا ومالي) بل تلاحظ أيضفلي حالة البلدان ات الدخل المرتفع (شيلي والمكسيك). عليه فان التحدي في الكثير من البلدان النامية ليس تسريع عجلة النمو ،وإنما هو ضمان مساهمة الفقراء في عملية النمو ،عبر زيادة المحصول وتنامي الإنتاجية ،وحصولهم تاليا على حصة من زيادات النمو تفوق ما يحصلون عليه حاليامعنى لك ،بالنسبة إلى السياسات العامة وجوب إبداء اهتمام اكبر بكثير مما هو عليه الآن بصغار المزارعين والمناطق الزراعية المطرية ،والاستثمارات العامة في بناء الموجودات اللازمة للفقراء والبنى التحتية التي تخدمهم .

عليه تتضمن الدروس المهمة للتقليل من التباين والحد من الفقر الريفي ما يأتي :

١. لا يتاتئ الحد من الفقر بدون النمو الاقتصادي (أو رفع متوسط الدخل) ويكون النمو الاقتصادي محايدا بالنسبة لتوزيع الدخل أو يقلل من عدم المساواة في الدخل .
٢. التفاوتات الواسعة في الدخل لها تأثير سيئ على الحد من الفقر والنمو الاقتصادي .
٣. ينتفع الفقراء بالاستثمار العام والحوافز من اجل تغ ية وصحة وتعليم أفضل من خلال زيادة الاستهلاك والدخل الأعلى مستقبلا(ظمة الأغ ية والزراعة للأمم المتحدة ،٢٠٠٥) .
٤. لا تكون عمليات إحلال الاستيراد ات رأس المال الكثيف والعمليات المنحازة للنمو الحضري الناتجة عن السياسات السعرية والتجارة وسياسات الإنفاق العام جيدة بالنسبة للحد من الفقر .
٥. النمو الزراعي و الأصول منخفضة التركيز وتكنولوجيا الأيدي العاملة المكثفة شئ جديد بالنسبة للحد من الفقر .
٦. إن سياسات الحد من الفقر يجب أن تأخ في الاعتبار الأهمية الإستراتيجية للنمو الزراعي وحدوث تحول في مزيج الإنتاج (وبخاصة نحو الصادرات كثيفة الاستخدام لليد العاملة) ،ومختلف القنوات التي قد تسهم من خلالها الزراعة في التخفيف من وطأة الفقر .
٧. تتوقف إمكانية مساهمة التجارة في الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغ ائي على توظيف استثمارات فعالة في البنية التحتية والمؤسسات والتعليم والصحة(ظمة الأغ ية والزراعة للأمم المتحدة ،٢٠٠٦) .
٨. إلغاء الضرائب على الصادرات الزراعية وإلغاء التعريفات الكمركية على المدخلات الزراعية (الآلات والأسمدة والمبيدات) في البلدان النامية من شانه أن يؤدي إلى تحسين معدلات التبادل التجاري الزراعية وان يساعد المنتجين على التنافس في الأسواق الدولية وفي أسواقهم المحلية .
٩. تصحيح السياسات الزراعية والريفيةالشكل ال ي تحقق فيه نتائج مؤاتيه للفقراء في الريف من حيث الأصول المختلفة (الأراضي والتقنية والعمالة الزراعية) لتدعيم المكاسب الاقتصادية والحد من الفقر .
١٠. إرساء مجموعة من العلاقات السوقية المتسمة بقسط اكبر من المساواة من خلال تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الزراعيين من الحصول على المعارف والمهارات التي يحتاجها المزارعون لدخول الأسواق وتحسين شروط مشاركتهم (صندوق التنمية الزراعية ،٢٠٠١) .

VARIATION IN DISTRIBUTING AGRICULTURAL INCOME (A STUDY IN RURAL POVERTY) “DEVELOPING STATES FOR THE YEAR 2003” AS AN EXAMPLE

Alaa M. Abdullah

Agric. Economic Dept.,College of Agric. and Foresty ,Mosul Univ.,Iraq

ABSTRACT

The importance of the research comes to show the effect of variation in income distribution upon the rates of agricultural product in selective developing countries for the years 2003 by applying a hypothesis which says that poverty may lead to more income variation and more rural poverty in developing countries .The research aims at studying this relationship and to have an answer for the following question :Can an agricultural growth be achieved with the existence of large variation in income distribution ?The statistical results by using the simple square method f two stages 2SLS appeared the positive and significant relationship for the variance of agricultural work to the total work X_2 and inflation rate X_4 in affecting Gini Coefficient .The increase in value X_2 & X_4 by 20.6 and 0.41 units respectively and this will produce effects with the same direction in increasing the variance level for distributing in come .The variance of agricultural work ratio to the number of population X_3 has confirmed that it has negative and significant effect in Gini Coefficient throughout its index by 46.1 units .As for the increases taken place in Gini Coefficient it has produced small increases in the rate of annual agricultural product to the total domestic product .The value of index in Gini is estimated 0.10 units and shows that the growth of income distribution which represents Gini Coefficient participates actively in affecting rtes of agricultural product for a sample of studied countries .This will lead to an increase of rural poverty in a short term .

المصادر

باقر ،محمد حسين(١٩٩٦) .قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) .سلسلة دراسات مكافحة الفقر (٣) .الأمم المتحدة .نيويورك .

جانفري ،الين دي(١٩٨٩) .دور الإصلاح الزراعي في التنمية الاقتصادية :السياسات الحكومية والسياسات المقترحة الأخرى .التنمية الزراعية في العالم .الجزء الثالث .تحرير كارل ايتشر وجون ستاتز .ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي .بغداد :٧٦ .

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)(٢٠٠٦) .مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ٢٠٠٥-٢٠٠٦ .الأمم المتحدة .نيويورك .

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)(٢٠٠١) .استعراض الزراعة في بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٢٢) .الأمم المتحدة .نيويورك .

محمود ،ياسر محمد جاد الله(٢٠٠٦) .اثر العولمة على الفقر في البلدان العربية مع إشارة لمصر .آفاق اقتصادية .٢٧(١٠٧) :٥١-٨٦ .

المولى ،آلاء محمد عبد الله(٢٠٠٤) .اثر الفائض الاقتصادي الزراعي في النمو الزراعي لدول متباينة الدخل . أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الزراعة والغابات .جامعة الموصل :١٠٢ .

منظمة الأغ ية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠٠٦أ).تحقق المعونة الغ ائية الأمن الغ ائي .سلسلة دراسات الزراعة رقم ٣٧ .حالة الأغ ية والزراعة .روما .

منظمة الأغ ية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠٠٥) .التجارة الزراعية والفقر .سلسلة دراسات الزراعة رقم ٣٦ حالة الأغ ية والزراعة .روما .

النجفي ،سالم توفيق(٢٠٠١) .موروثات القرن العشرين .بيت الحكمة .بغداد :٢٣٧ .

السيفو ،وليد إسماعيل(١٩٨٨) .المدخل إلى الاقتصاد القياسي .وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .جامعة الموصل .

عبد المجيد ،احمد فتحي(٢٠٠٤) .أثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر في دول نامية مختارة .أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد .جامعة الموصل .
عبد الله ،ثناء فؤاد(٢٠٠١) .الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصرا .مركز دراسات الوحدة العربية .بيروت :١٥٥-١٥٦ .
العاني ،أسامة عبد المجيد(٢٠٠٤) .حق إعادة توزيع الدخل في الإسلام .آفاق اقتصادية .٢٥(٩٨) :٨٣-١١٦.
الفارس ،عبد الرزاق (٢٠٠١) .الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي .مركز دراسات الوحدة العربية .بيروت :١٠٤ .
صندوق التنمية الزراعية (٢٠٠١)منظمة الغ اء والزراعة الدولية .الأمم المتحدة :٦٢-٦٤ .
تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية (٢٠٠٥). الفقر في البلدان العربيةإلأوضا المعاصرة والمعالجات المحتملة. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. الأهرام :٢٦٣-٢٨٢ .
تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٥). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مطبعة جامعة أكسفورد. أكسفورد. نيويورك .
تقرير التنمية البشرية (١٩٩٩). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مطبعة جامعة أكسفورد. أكسفورد . نيويورك .
Adam ,R.H.(2002) .Non farm income ,inequality ,and land in rural Egypt. Economic Development and Cultural Change .50(2) :339-363 .
Cashin, P.(2001) .Macroeconomic Policies and Poverty Reduction :Stylized Faets and an Overview of Research .IMF .Working Paper /01/135/Sept .
Dowell ,D.R. and J.E. Allen(1995) .Poverty among southem workers :metro and non metro differentials .American Journal of Agricultural Economics .77(3) :796-804 .
Galli ,R. and R. Hoeven(2001) .Is Inflation Bad for Income Inequality :The Importance of the Initial Rate of Inflation .Employment paper .No .29 .
Hans P. Binswanger(1983) . Agricultural Growth and non- Agricultural rural activity .Finance and Development .International Monetary Fund. Washington .20(3) :38-40 .
Johnston, J. (1984) .Econometrics Methods. McGraw-Hill Book Co. New York :380-384 .
Khan, A. R. and B. Sen(2001) .Inequality and its Sources in Bangladesh ,1991/92 to 1995/96: an analysis based on household expenditure surveys. The Bangladesh Development Studies .27(1) :1-49 .
Kuznets, S. (1955). Economic Growth and Income Inequality .American Economic Review. 45(1-4) .
Leones ,J.P. and S. Feldman(1998) .Non farm activity and rural household in come :evidence from Philippine micro data .Economic Development and Cultural Change .46(4) :789-806 .
Nora, L. and A. Omar (2000) .Limiting Poverty .Finance and Development. International Monetary Fund .Washington .37(1) :31-33 .
Tony, A. and D. Lionel(1987) .Relieving Poverty in the light of structural adjustment. Finance and Development .International Monetary Fund. Washington .24(4) :41-43 .
World Bank(1980) .World Development Report .Oxford .Oxford University press. New York :32 .

Zvi, L. and B. Karen(1994) .Agricultural Reform in economies which pass through a transitory stage .Finance and Development .International Monetary Fund. Washington .31(4) :25-28 .